الحكومة تحدد سعر الكيلوغرام من الشعير بـ٨٠٠ ليرة سورية للفلاح والاستلام اعتباراً من اليوم

٩٠ ألف طن من الذرة تم استيرادها أحدثت قفزة نوعية لقطاع الدواجن وأفلجت التجار

| هناء غانم

أكد مدير عام مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط أن الحكومة حددت سعر شراء الكيلو غرام من الشعير بـ٨٠٠ ليرة سورية من الفلاح إضافة إلى إعطائه ثمن الأكياس. مبيناً أن الجهات الوصائية كلفت المؤسسة دراسة واقع السوق وتحديد سعر مناسب للفلاح علماً أن المؤسسة جاهزة لإعطاء قيمة المحصول للفلاح بشكل مباشر خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الاستلام ولفت شباط إلى أنه تم فتح عدة مراكز بجميع المحافظات لاستلام المحصول اعتباراً من اليوم.

مدير الأعلاف أكد أن المؤسسة مستعدة لاستلام كل الكميات الموجودة عند الفلاح وخاصة أن السعر المحدد يتجاوز السعر السابق بفارق كبير أي يتجاوز أربعة أضعاف سعره بالعام الماضي مشيراً إلى أن هناك ارتفاعاً في أسعار المواد العلفية خلال الفترة الحالية نتيجة تغيرات سعر الصرف إضافة إلى الجفاف الذي حصل علماً أن دراسة التكاليف الحقيقية للمحصول التي وصلتنا من دائرة الأسعار هي ٥٤٦ ليرة وهو سعر مناسب جداً للفلاح علماً أنه لا يقل عن السعر المحدد.

مدير عام المؤسسة أكد أن الأمور تسير نحو الأفضل والجميع معول على التغير ولاسيما لجهة تحدد سعر الصرف والقيام بإجراءات تخفض سعر الصرف عندما سيكون السعر المحدد للمحصول لشعير مجزياً جداً للفلاحين.

ولفت شباط إلى أن المؤسسة تقوم حالياً باستلام نحو ٩٠ ألف طن من الذرة العلفية من الجانب الروسي بعد الاتفاقية التي تم التعاقد عليها مؤخراً مع الحكومة السورية

شباط: ندفع للفلاح ثمن محصوله خلال ٤٨ ساعة

٩٠ ألف طن أحدثت قفزة نوعية لقطاع الدواجن لسببين الأول أن المؤسسة أصبح لديها كميات وتستطيع أن تعطي المربي الكميات المطلوبة والأهم أن التاجر أجبر على تخفيض سعره وبالتالي انعكس الأمر على المربين وبالتالي لابد أن ينعكس ذلك على المستهلك لأن الكرة اليوم أصبحت في ملعب المربين حيث من الضروري أن تنخفض أسعار الفروج والبيض وغيرها وبشكل تلقائي لأنهم هم من يحدد الأسعار خاصة بعد الدعم المقدم من الحكومة.

لافتاً إلى أن الحكومة ومن خلال تدخلها خفضت سعر الطن إلى ١٥٠ ألف ليرة أي وفرت مليارات الليرات على المربين بشكل يومي أي أن التجار كانت تجني أرباحاً خيالية من خلال هذه العملية مع التأكيد أن سعر الذي تم الاستيراد به هو السعر نفسه الذي يستورد به التجار علماً أنه لدينا أعباء أكثر بكثير من التاجر ولا يجوز التهرب من أي مبلغ.

وكشف شباط أن المؤسسة سوف تقوم بزيادة كميات المقن العلفي المخصص لقطاع الدواجن أضعاف الحالي وهذا هو دورنا الأساسي كمؤسسات حكومية ولا سيما أن تم تجهيزه بـ٣٥٠ مليوناً طاقته الإنتاجية ٥٠ ألف طن وهو ممتاز ويغطي حاجة المنطقة الجنوبية من ريف دمشق ودرعا والقنيطرة هناك وعوداً من الحكومة باستيراد الكسبة أيضاً وفق العقود الموقعة.

والأمر حسب مدير عام المؤسسة أنه وخلال أسبوع سيتم افتتاح معمل للأعلاف في حلب بطاقة ١٠٠ ألف طن سنوياً وهو إنتاج وتصنيع محلي وهو قيد التجريب حالياً وسوف يباشر بالعمل خلال الأسبوع القادم وسوف يغطي جزءاً كبيراً من حاجة الثروة الحيوانية كما يتم التجهيز لمعمل لتصنيع الأعلاف في حماة بتكلفة بحدود ١,٥ مليار وآخر في طرطوس بكلفة بحدود ٥٣ مليون ليرة وهو حالياً بالخدمة ومعمل بريف دمشق تم تجهيزه بـ٣٥٠ مليوناً طاقته الإنتاجية ٥٠ ألف طن وهو ممتاز ويغطي حاجة المنطقة الجنوبية من ريف دمشق ودرعا والقنيطرة هناك وعوداً من الحكومة باستيراد الكسبة أيضاً وفق العقود الموقعة.

والأمر حسب مدير عام المؤسسة أنه وخلال

دلالات مرحلة الغد... الاعتماد على الذات يجب أن يكون حاملاً أساساً لجميع المشاريع

إعادة ترتيب الأولويات التنموية باتجاه رد الاعتبار لقطاعات الإنتاج وإعادة تحديد هوية الاقتصاد السوري

| هني الحمدان

تقف سورية على أعتاب مرحلة جديدة بعد أن شهدت نجاحاً كبيراً في الاستحقاق الدستوري الذي تمثل بانتخاب رئيس للجمهورية وبعد هذا الاستحقاق المهم، فالمرحلة القادمة لها أولويات عمل، تتجلى بصور بدأت تتضح ملامح بعض أجزائها، إلا أن الأهم هو التركيز على الإنتاج وتنويع منتجاته ليسهم رافداً أساسياً في دعم التنمية، ولكن هناك تحديات جسيمة تواجه تحقيق التنمية المستدامة في سورية، وهذه التحديات متعددة من حيث مصادرها وطبيعتها، بين خارجي وداخلي، وهيكلي وطارئ، وبعضها أكثر أهمية من الأخرى من ناحية الأثر المباشر.

فهل الإمكانات الذاتية كافية وما مدى كفايتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ مع تأكيد أهمية التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى التي تؤثر في مجمل المسارات التنموية، وقسم منها قد لا يكون نتيجة قصور بل تحديات أخرى خارجية ضاغطة.

حول ذلك يقول الأستاذ رفعت حجازي: إنه على امتداد سنوات تنوعت أساليب وأدوات الحرب الاقتصادية على سورية، من فرض القيود على التحويلات المالية الخارجية، إلى تجميد أموال شخصيات سورية في الخارج، إلى منع الكثير من الدول من التعامل التجاري مع سورية، مروراً بالحظر التكنولوجي، وحظر بيع النفط والغاز، وفرض العقوبات على الدول التي تتعامل اقتصادياً مع سورية، وقد استجابت الكثير من اقتصادات العالم لتلك المطالب التي هي أميركية في جوهرها، وهو ما أثر سلباً في أداء الاقتصاد السوري الداخلي وحرمه من الاندماج الطبيعي في منظومة الاقتصاد الدولي، وآخر بوضوح إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة، كما ألحقت تلك الإجراءات القسرية خسائر هائلة في بنية الاقتصاد السوري، وقدرات الدولة السورية والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص الرائدة لتحقيق الأهداف التنموية.

لا تشكو سورية حسب حجازي من فقر في المواد الاقتصادية، فالتنوع الطبيعي والموقع الجغرافي هما فرصتان يجب الاستفادة منهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولنا من سنوات ما قبل الحرب الدروس الكافية لإعادة التوازن الهيكلي وإعادة ترتيب الأولويات التنموية باتجاه رد الهيبة والاعتبار لقطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة والصناعة)، بدلاً من قطاعات الخدمات التي شكلت مصادر النمو الرئيسة قبل الحرب.

وهناك سبب آخر حسب حجازي يتمحور حول أن جزءاً من اعتماد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية جعلها في مأزق تمويلي كبير خلال سنوات الحرب التي خرجت معظم مكامن الإنتاج فيها عن السيطرة، وعَجزَ النظامان المالي والنقدي عن تطوير بدائل غير تقليدية تشكل موارد مستدامة لتمويل التنمية.

كما لا يزال التوزع القطاعي للاستثمارات الخاصة مشوهاً وغير موجه ومضبوط، ويتجه بصورة أكبر نحو قطاعات العقارات التي شهدت نمواً كبيراً خلال سنوات الحرب على حساب قطاعي الصناعة والزراعة.

وإزاء كل تلك القضايا التي تشكل عاملاً يحد من تحقيق التنمية الشاملة المنشودة، هناك مؤشرات حول التجربة السورية تؤكد أن الرهان المستقبلي على بيئة دولية مواتية للتنمية الوطنية بأبعادها المالية والمادية وغير المادية هو رهان خاسر، فسورية تاريخياً من أقل الدول تلقياً للمساعدات الدولية، فقد بلغت حصة الفرد الواحد من المساعدات كوسطي سنوي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة نحو ١١ دولاراً أميركياً، وهي الأقل بين الدول النامية، كما أنها من أقل الدول في مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعيش منذ ثمانينيات الألفية الثانية في ظل حصار تنموي وتكنولوجي، وتواجه صادراتها ومستوراداتها معوقات كثيرة للدخول إلى أسواق الدول المتقدمة، نظراً لقراراتها السياسية المبنية على مواقفها الثابتة تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

ومن هنا، فإن الاعتماد على الذات يجب أن يكون حاملاً أساساً لجميع المشاريع والتوجهات على اختلاف مضامينها وساحاتها، وهو من دون شك مرتبط بشكل وثيق بمتطلبات المرحلة المنشودة التي تسعى الدولة السورية لتثبيت ركائزها وبُناها بعد أن تمكنت من تجاوز المخاطر التي هددتها على مدى سنين، والتي خلّفت أعباءً ثقيلة على كاهل البلاد والعباد.

إن أكثر ما تحتاجه سورية اليوم هو المقاربة التفاؤلية والنظرة الاستشرافية لمستقبل أفضل، على الرغم من المشاكل البنيوية في الاقتصاد السوري، والعوامل المستجدة الضاغطة من الخارج ومن الداخل، ولاسيما في كل ما يتصل بالحرب؛ إلا أنه في الوقت عينه، لا بدَّ أيضاً من التعرف على النقاط الإيجابية وعناصر القوة، واستشراف الاحتمالات المستقبلية التي هي أكثر إشراقاً بموضوعية، وبناء الخطط الوطنية على هذا الأساس.

وتحت شعار المرحلة المقبلة «الأمل بالعمل»، لا بد بالاعتماد على الذات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يعكس هذا الشعار شمولية الرؤية تجاه المستقبل، فالأمل تقابله الرؤى والأهداف التي تمثل طموحات وتطلعات الشعب المستقبلية، والعمل يقابل التدخلات التي يجب تنفيذها لتحقيق الأهداف من سياسات وبرامج ومشاريع.

والأمل بالعمل يعني في جوهره عدم انتظار أحد، فمستقبلنا سيحدد على قدر ما نعمل، وعدم انتظار أحد يعني الاعتماد على الذات في حشد الموارد الوطنية واستثمارها بكفاءة في مكامن إنتاج تحقق أكبر المنافع والقيم المضافة، كما أن الرد على الحصار يكون بالعمل والإنتاج.

وبالأمل بالعمل لا يعني العمل مجرد مفهوم مادي، بل هو إعادة تجديد للهوية والانتماء، فأي عمل منتج مادياً وفكرياً هو لَبِنة من لَبِنات صمود الدولة وسيادة قرارها المستقل.

إن تحويل الأزمة إلى فرصة تنموية هو أمر ممكن لكن يتطلب استحداث نهج تنموي جديد يحشد الموارد الوطنية كافة ويسخرها لتحقيق انتعاش اقتصادي منصف وعادل، وإعادة بناء البنية التحتية المادية والمعنوية، كما يتوخى توليد المعرفة والابتكار وتوظيفها في إدارة وحماية الموارد تلبيةً لحاجات الأجيال، وتوظيف المعرفة والتكنولوجيا وإعادة بناء منظومة القيم والسلوكيات.

كل ذلك يتطلب الانتقال إلى نموذج تنموي جديد، يجمع بين متطلبات الاستجابة الفورية للتعامل مع تأثيرات الحرب وبين التخطيط المستقبلي ضمن رؤية تجمع بين الواقعية والطموح، وينطلق من الإمكانات الذاتية.

هل نستطيع الانتقال إلى نموذج تنموي جديد؟

وزير الاقتصاد سألهم... لماذا تراجعت الصادرات؟

مصدرو الخضار والفواكه يجيبون بالمطالب: نأمل بتسليم القطع الأجنبي الناتج عن التصدير إلى «المركزي» من دون تنظيم تعهد قطع

| رامز محفوظ

بيّن نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة أن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل عقد اجتماع مع مصدري الخضار والفواكه وأنه حضر الاجتماع كممثلو عن لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة.

ولفت إلى أن وزير الاقتصاد يعلم كل مشاكلنا كمصدرين وسأل عن أسباب تراجع الصادرات، مشيراً إلى أن مطالب المصدرين من وزير الاقتصاد تركزت على موضوع التوسط لدى وزارة النقل من أجل السماح للشاحنات المبردة العربية بتغيير مقصدها، علماً أن مكتب الدور يتقاضى رسماً بحدود ٤٠٠ ألف ليرة والسبب أن السيارات السورية لا تستطيع الحصول على فيزا لجميع دول الخليج.

وأكد مصدرو الخضار والفواكه لوزير الاقتصاد أن هناك تحفيز تنشيط للصادرات تدفعه هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات مقداره ٥ بالمئة من قيمة الصادرات لكن آلية القبض تعتبر صعبة، مطالبين بإيجاد آلية خاصة للخضار والفواكه.

وبالنسبة للخضار والفواكه التي تصدر إلى العراق بين المصدرون خلال الاجتماع مع الوزير أن الخضار والفواكه المصدرة تتعرض لتفتيش يدوي في منطقة الصبورة قبل الطريق الدولي، الأمر الذي يعرضها للتلف، مطالبين بأن يكون التفتيش في أي أمانة جمركية وبعدها الترفيق إلى الحدود العراقية، وأبدى المصدرون خلال الاجتماع رغبتهم في تسليم القطع الأجنبي الناتج عن التصدير إلى مصرف سورية المركزي دون الحاجة لتنظيم تعهد قطع لما له من مشاكل ولإيمان المصدرين بأن المصرف المركزي عبارة عن عامل أمان للجميع.

ولفت قسومة إلى أن الاجتماع مع وزير الاقتصاد كان ودياً وكان الوزير متجاوباً مع مطالب المتصدرين لأقصى الحدود.

وأشار قسومة أنه في اليوم نفسه قام بزيارة رئيس غرفة تجارة الأردن نائل كباريتي بمقر إقامته في دمشق وذلك في إطار النشاط المكثف الذي تقوم به لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة، مشيراً إلى أنه شكره على النشاط الذي يقوم به في سبيل تنشيط التجارة بين الأردن وسورية، موضحاً أن كباريتي قال: إن الكوتا التي سمحت بها الأردن للاستيراد من سورية لمواد ممنوعة منذ عام ٢٠١٨ والمقدرة بحوالي ٧٠٠ طن من الممكن زيادتها في الأيام القادمة، كما أكد كباريتي خلال اللقاء أن رسوم الترانزيت التي فرضت على الشاحنات السورية كانت تغطية لمصاريف الطريق التي كانت مقفلة لمدة خمس سنوات وأن هذه الرسوم ستنخفض بشكل كبير خلال أسبوع.

وأشار كباريتي خلال اللقاء إلى أن المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة سوف يتم تفعيلها من جديد قريباً وذلك بعد الانتهاء من الترميمات فيها.

وأوضح قسومة أن رئيس غرفة تجارة دمشق طلب مني كنائب لرئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية المساعدة في إعادة تفعيل الروزنامة الزراعية المشتركة ووعدته باسم اللجنة واتحاد الغرف المساعدة في هذا الموضوع.

نحتاج إلى الإدارة الذكية

قريط لـ«الوطن»: لابد من تسريع وتيرة الإصلاح الإداري والمؤسساتي والتوسع في الإدارة الذكية

| عبد الهادي شباط

اعتبر الأكاديمي في كلية الاقتصاد الدكتور زكوان قريط أنه لابد من تسريع وتيرة الإصلاح الإداري وتطوير العمل المؤسساتي في المرحلة القادمة والبناء على ما تم إنجازه في هذا المجال.

خاصة أن السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد قد أطلق المشروع الوطني للإصلاح الإداري خلال ترؤسه لجلسة مجلس الوزراء في حزيران من عام ٢٠١٧ حيث اعتمد المشروع على محاور عدة أولها خلق منهجية واحدة ومتجانسة لكل الوزارات عبر مركز يسمى مركز القياس والدعم الإداري وإحداث مركز أو مرصد الأداء الإداري وثالثاً مركز خدمة الكوادر البشرية وقد عملت وزارة التنمية الإدارية على التنفيذ الفعلي للمشروع ومما لاشك فيه فإنه اصطدم ببعض العوائق والصعوبات.

ويوجب خلال المرحلة القادمة من إعادة الإعمار المضي قدماً بمشروع الإصلاح الإداري الذي يعتبر أساساً للإصلاح الاقتصادي والقضاء على الهدر والمحاربة الفساد وتفعيل خطوات التحول نحو الحكومة الإلكترونية واقتراح إحداث هيئة تسمى هيئة مكافحة الفساد وقياس الأداء الحكومي لجميع القطاعات العامة من أجل دعم عمليات الإصلاح بكل جوانبه وخلق ثقافة نوعية لبناء سورية الحديثة.

وبيّن قريط أنه يجب في تفعيل وتطوير الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد التركيز خلال المرحلة المقبلة على مفهوم الإدارة الذكية كمدخل لتحديث الإدارات العامة عبر تغيير وتحديث في آلية الإدارات العامة وإعادة هندسة الإدارة والبنى التنظيمية وهيكلتها وتفعيل هامش أوسع للصلاحيات في جميع المستويات الإدارية وكذلك تغيير الثقافة التنظيمية وتحسين الجودة والاستجابة للعملاء وممارسة المشاركة الإدارية واستخدام الموارد المتاحة بأسلوب علمي أكثر كفاءة وفاعلية وتغيير في أسلوب الإدارة وتبني القطاع العام لممارسات الإدارة والاستفادة من أسلوب القطاع الخاص والانتقال من التحكم في المدخلات والإجراءات والأنظمة نحو قياس المخرجات وقياس الأداء، والتوجه نحو أتمتة العمل الإداري وخاصة في الإدارات العامة مما يساهم في تخفيض معدلات الفساد وتشغيل الخدمات بأسلوب عصري.

موضحاً أن مفهوم الإدارة الذكية حديث العهد نسبياً لكنه جاء مرافقاً للحكومة الإلكترونية حيث تركز الإدارة الذكية على تحليل العوامل الداخلية لاتساع الفجوة بين توقعات المواطنين وقدرات القطاع العام على تلبية احتياجاتهم وأيضاً وتحليل للعوامل الاقتصادية لوجود ضوابط مالية ونقدية تتعلق بالسياسات المالية والنقدية فهي بحاجة إلى تحديث والعوامل التقنية بسبب ازدياد تطور الاتصالات والتكنولوجيا المعلوماتية ما يساعد في التقدم نحو الحكومة الإلكترونية.

وركز قريط أنه في الإجابة حول ما هو المطلوب في المرحلة المقبلة عادة يكون الجواب لابد من وضع منهج متكامل لتطوير إستراتيجية شاملة للإصلاح الإداري.

ولكن السؤال هو كيف، وهنا يرى أن الجواب يكون من خلال إعادة تشكيل البنى العليا للهياكل التنظيمية والإجراءات الإدارية في جميع القطاعات الحكومية العامة وتعزيز التخصص في الوظائف الإدارية الحكومية وترسيخ فكرة تقييم الأداء والمحاسبة على النتائج في القطاع العام وتفويض السلطة بشكل أكبر وتعزيز دور الإدارات العليا والتوسع في تطبيق برنامج حوافز الأداء.